



مرثيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص اقتراح تعديل دستور مملكة البحرين

(الفقرة (أ) من المادة (8) من دستور مملكة البحرين)

المقدمة:

تتمينا للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية الضامنة لحماية الحقوق والحريات العامة، ومع كامل التقدير للاعتبارات التي يرمي إليها اقتراح بتعديل دستور مملكة البحرين، وبناءً على طلب لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس، فإن المؤسسة تحيل مرثياتها حول الاقتراح أعلاه للجنة الموقرة، واضحة في الاعتبار أحكام الصكوك والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وحيث أن الاقتراح آنف البيان يتكون فضلا عن الديباجة من مادتين، تضمنت المادة الأولى استبدال نص المادة (8) البند (أ) من الدستور، في حين أن المادة الثانية تنفيذية.

ولما كانت الولاية المقررة للمؤسسة من خلال ما تضمنته أحكام قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 وبالتحديد الفقرة (ب) من المادة (12) والتي تنص على أن لها:

"دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان".

وعليه، فإن مرثيات المؤسسة الوطنية ستقتصر مرثياتها حول أحكام الاقتراح محل البيان في المواضيع التي ترى أن لها مساسًا أو تأثيرًا مباشرًا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

[وذلك على النحو الآتي:](#)



نص البند (أ) من المادة (8) كما ورد في أصل دستور مملكة البحرين:

لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

نص البند (أ) من المادة (8) كما ورد في اقتراح تعديل دستور مملكة البحرين:

لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المجانية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. تثن المؤسسة الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الاقتراح محل البيان، والمتمثلة في ضمان قيام الدولة بتوفير كافة الإمكانيات لرعاية الفرد صحياً ومنحه تأميناً صحياً شاملاً ووسائل علاجية مجانية، تقيه من التعرض للوقوع في براثن الفقر والخوف والفاقة بسبب الإصابة بأمراض غير متوقعة تقضي منه إنفاق مدخراته جميعها.
2. وتود المؤسسة أن تلفت عناية اللجنة الموقرة إلى أن الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، كما ويحق لكل إنسان أن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ويفضي إلى العيش بكرامة، وهو حقٌ أكدت عليه جملة المعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي جميعها صكوك دولية قد انضمت لها مملكة البحرين.
3. وتؤكد المؤسسة إلى أن التزام مملكة البحرين بالحق بالصحة وفقاً لما انضمت له من صكوك دولية، لا يعني أن يكون الحق بالمجان بل هو التزام يقوم على الاستفادة من نظام الحماية الصحية، من خلال تحقيق تكافؤ الفرص أمام الناس للتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وبالتالي، يجب أن يُفهم الحق في الصحة على أنه الحق في التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والسلع، والخدمات الضرورية لبلوغ أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة.



4. ويشمل عناصر الحق في الصحة علاوة على توافره ومقبوليته وجودته امكانية الوصول إليه ماديا واقتصاديا، ويقصد بذلك حسبما أوضحه التعليق العام رقم (14) على الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه تفسيرا للمادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي صادقت عليه حكومة البحرين بموجب القانون رقم (10) لسنة 2007 بأن "يجب أن يتمكن الجميع من تحمل نفقات المرافق والسلع والخدمات الصحية. وينبغي أن يقوم سداد قيمة خدمات الرعاية الصحية وخدمات المقومات الأساسية للصحة على مبدأ الإنصاف الذي يكفل القدرة للجميع، بما فيهم الفئات المحرومة اجتماعياً، على دفع تكلفة هذه الخدمات سواء أكانت مقدمة من القطاع الخاص أو من القطاع العام. ويقتضي الإنصاف عدم تحميل الأسر الفقيرة عبء نفقات صحية لا يتناسب مع قدرتها مقارنة بالأسر الأغنى"¹، أي أن تمام التمتع بالحق في الصحة ليس شرطاً أن يكون بالمجان بل يجب أن يتحمل تكاليفه الجميع دون تمييز وفقاً لمبدأ الإنصاف.

وتأسيساً على ما سبق:

ترى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنها تستحسن الإبقاء على نص الفقرة (أ) من المادة (8) من دستور مملكة البحرين، باعتبار أن النص الحالي (النافذ) يحقق ذات الأهداف والغايات التي يرمي إلى تحقيقها الاقتراح بتعديل الدستور محل الدراسة، إلى جانب أن النص الحالي (النافذ) جاء متوافقاً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي انضمت له مملكة البحرين بموجب القانون رقم (10) لسنة 2007، والتعليقات العامة الصادرة من اللجنة المعنية بتفسير أحكام العهد الدولي ذات الصلة.

* * *

(1) التعليق العام رقم (14): الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه (المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، وثيقة رقم E/C.12/2000/4)، مؤرخة في 11 أغسطس 2000، والذي يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط الآتي:

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2f20

(00%2f4&Lang=en